للاختفش واقتضى صاحب الكشاف فيها على ما ذكره المصنف وتمام ذكره تمام ما ذكره في الشرح تامل قوله أخر مع قوله ثانيا فانه ان اعتبر القول المتقدم أو لها حتى يكون هذا ثانيا لم يصح لان الاقوال لا يتقيد كونها اخرا بمثل ذلك اصلا وان اعتبر القول الغير في ثانيا راجع الى الاقوال لا يتقيد كونها اخر قوله المثال الثاني قول ابن هشام في القاموس وتمر مهران بالسند ومهران قرية بالاهواز وجدا حدين الحسين المقرىء وفي الشرح واظن ان هذا المقرىء هو المراد في المتن قوله انتزح البلد الجيد الى اخره تنزح تخرج والاكياد جمع كبد وهي معروفة قوله ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال في الشرح الوجه الذي ذكره ابن مسعود مشكل في نفسه وذلك لان اذا كانت موصولا اسميا بمنزلة الذي على زعمه لم يتات في مثل قولنا انت اعقل من ان تكذب ان تكون صلتها تكذب بالتاء الفوقية للخطاب وانما يجب ان تكون اذ ذاك باليا التحتية لتكون متحملا لضمير غيبة يعود الى ان التي هي اسم بمعنى الذي مع ان المسموع فيه الخطاب وكذا يرد في قولنا اعقل من ان الذب والمهم كتب له على هذا واخذ بجواز اللغطين ما يوافقه ولا يجيبه ذلك من الاعتراض فتامله وانما لقل ابن مسعود نجوز في مثل انت اعقل من الذي أو من ان تكذب التاء الفوقية للخطاب وفي مثل انا اعقل من الذي أو من ان اكذب الهمزة للتكلم فان ابن مسعود كما قال الهم خالف النحويين في انواع كثيرة قوله لا العود الى القول نفسه كما يقوله اهل الظاهر في البحر والظاهر وفق له تعالى ثم يعودون لما قالوا للفظ الذي ينهون عنه وهو قول الرجل ثانيا انت منى كظهر امي فلا يلزم الكفارة بالقول الاول انما يلزم بالثاني وهذا مذهب اهل الظاهر انتهى وفي الاشراف لابن المنذر قال الحسن العود الغشيان في المنزع وقيل ان يجمع على اصابتها فاذا فعل ذلك فقد وجبت عليه الكفارة وهذا قول مالك وبه قال ابو حنيفة ايضا وقال احمد اذا اراد ان يفيء كفر وان اخرج الظهار من لسانه فقد وجبت عليه وهذا قول الثوري وروي عن طاوس وقيل اذا عزم على امساكها ولم يطلقها بعد الظهار فقد وجبت الكفارة عليه وهذا قول الشافعي وقال بعضهم هل الكلام اذا عاد فقد ظاهر منها ثانيا وجبت عليه الكفارة قوله ولعل وجه عندي ضعيف لان انت اعقل من ان تكذب يقال للتفضيل وانت اعقل من الكاذب لا تفضيل فيه لانه تفضيل على الناقص والتفضيل على الناقص لا يفضل فيه قوله التوجيه الثاني ان افعل من معنى بعد في الشرح فيه نظر فان الفعل الذي يتمسك هو وما معه في المثال وبالمصدر يشتمل في ضمير المفضل فيبقى عند الشيخ ان يضاف ذلك المصدر الى هذا الضمير كما تقول فما عجبني ما صنعت المعنى عجبني صنعك ولا يضر في فرضنا أن فاعل المصدر يجوز تركه واذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد ابعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضلا على الناس في البعد من كذبه نفسه فيلزم

مشاركه

مشاركة الناس له في ذلك اعني البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا من مكان التوجيه بمعزل ثم في كلام المع الجمع بين اضافة اسم التفضيل واداخال من على المفضل عليه وهو ممتنع قال الدين وامثلوا نحو تعلمهم انا اليوم من اشعر وانت اعظم من ان تغيظ كذا طلبس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وانما لا التفضيل يفيد بعد التفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت منه فعلمت بانا التفضيل جميعها تجاوز وبين بلا تفضيل فضيلت اعز علي ان اضربك اي بين من ان اضربك من فرط عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية تتعلق بافعل التفضيل بتقريب من هذا المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو تعناه متجاوزا في الفضل عن مرتبته فمن فيما نحن فيه هي كالتفضيلية الا في تعذر التفضيل انتهى كلامه واقول الجواب عن النظر الذي ذكره الشارح ان المصدر المسبوك من الحرف والفعل لا يجب اضافته ولا نسبته الى فاعل ذلك الفعل لان المصدر لا يضمر فيه ولا يلزم ذكر فاعله والغرض من سبكها بيان المصدر الحاصل منها ولا دخل للفاعل في ذلك والجواب عن قوله ان في كلام المع الجمع بين اضافة اسم التفضيل وادخال من على المفضل عليه ان في كلام المع ليس فيه ذلك لان من الاولى في المتعلقة هي بالفعل لما صمنه من معنى البعد والثانية بمعنى على كما قيل في قوله تعالى ونصرناه من القوم وهي متعلقة بفضله وهو علة لكون زيد البعد الناس من الكذب الجهة الرابعة قوله على لفظ الساعة في من خفض هو السلمي وابن وثاب وعاصم وحمزة وقد الاعرج وابو قلابة ومجاهد والحسن وقتادة وسلم بن حرب وقيله بالرفع وخرجت على انه معطوف على علم الساعة على حذف في مضاف اي وعلم قيله وحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه روي هذا عن الكسائي قوله وابعد منه قول ابي عمرو هو ابن العلا قاله في مجلس هلال بن ابي برده لما سئل بلالعن هذا فقال لم اعد لها فقالا ابو عمرو انه ملك لتريب لوليك يناوون قالا الحوفي ويرد هذا كثرة الفصل واعه ذكر هشام المشار اليهم وهو قوله تعالى والمذين لا يومنون قوله وقول بعضهم عطف على قولا لكوفيين وقد قالوا بعد من هذا شيرا الى قول الكوفيين والزجاج لكان احسن لان التباعد بين المعطوفين هنا ابعد من التباعد بين القسم وجوابه هناك بكثير قوله وقول الزمخشري عطف على قول جماعة قوله فقيل الواو للقسم وما بعده الجواب وقيل الجواب محذوف اي لتشرن اولانعاقبن بها اشا قوله واما من نصب فقيل عطف على سرهم او على معمول محذوف معمول ليكتمون او ليعلمون اي ليكتمون ذلك او ليعلمون الحق في الشرح حكاية هذه الاقوال المذكورة هنا في توجيه النصب فما هو صواب ليستصحبه لوجود التباعد الموجود في الوجه الذي ادعاه انه غير صواب بل البعد فيما حكاه هنا اشد وقول بعضهم ان لا يريد بالبعد ان البعد في كل

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)